خـبراء: انضمامنـا الى منظمـة التجـارة العالميّـة ضـرورة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد عدد من الخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي أهمية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والنتائج الايجابية التي ستعود على التنمية في جميع القطاعات، وشددوا على ضرورة العمل باتجاه تفعيل القطاعات الاقتصادية بهدف توفر الشروط اللازمة للانضمام تحت مظلة هذه المنظمة، التي تنظم العمل التجاري لكبريات الكتل الاقتصادية في العالم.

وقال الخبير الاقتصادي احمد كاظم بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): أن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتطلب جملة معالجات لواقع الإنتاج والتنمية في البلد، لاسيما أن نسب مساهمة القطاع الزراعي والصناعي وقطاعي النقل والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت الى أدنى مستويات بعد أن كانت تشكل ما لا يقل عن نسبة ٣٠ ٪ في فترت الثمانينات في القرن الماضي ونلاحظ الآن ان نسبة تزيد على ٩٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي تأتي من إيرادات النفط.

وأضاف كاظم :لابد من الاشارة الى أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديدات عديدة ومعقدة و يجب أن يواجهها بعقلانية وبخطوات متناسقة ومبرمجة لكي يتمكن من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

واشار الى أن اهم التحديدات يتمثل في تشريع القوانين التي تنظم السلع والخدمات الى العراق وقوانين حماية المستهلك والسيطرة على سياسات الإغراق للسوق، وتنظيم السياسة الضريبية، وكذلك توجيه السياسة المالية الى رفع نسبة الاستثمارات وتقليل الإنفاق العام قدر الإمكان، والإسراع في بناء البنى التحتية وبمواصفات عالية الكفاءة وحل أزمة الكهرباء بشكل استثماري بعيدا عن الروتين، وتابع: إضافة الى البدء بالعمل من خلال خطة علمية واضحة وسريعة بتقديم الدعم للقطاع الصناعي عن طريق الدخول كمرحلة أولى كشريك مع المصانع المتوقفة من القطاع المختلط ويتم لاحقا استرجاع مبالغ الدعم من أرباح تلك الشركة بعد تحديث وسائل إنتاجها وتحسين نوعية المنتج وتنويعه.

وشددكاظم على ضرورة الاستعانة بالخبرات العالمية، فضلا عن تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال القوانين والتشريعات مع تخصيص بعض الأموال كدعم لصناعات هذا القطاع، ودعم القطاع الزراعي ووضع خطة عاجلة لعودة المزارعين لزراعة أراضيهم واستثمار منتجاتها وتوفير البذور والأسمدة والآلات والمعدات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

الى ذلك أكد الخبير الاقتصادي ناظم العكيلي على ضرورة وأهمية أن تكون لدى الحكومة سياسة اقتصادية واضحة تتضمن مراحل تنشيط الاقتصاد وتهيئة البنية التحتية مشيراً الى اهمية الانتقال الى الإنتاج الفاعل والمستمر لرفع العوائد المادية من خلال تنويع مصادر الإنتاج والارتقاء بمستوى الخدمات،

وقال العكيلي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) :أن العمل حاليا يتطلب بناء خطة تغطي تفاصيل جميع مراحل التنمية التي لابد أن يتبناها البلد، بموجب جدول زمني نهائي وبجدية حقيقية،

ودعا إلى ضرورة تدريب وتأهيل الشباب العاطل عن العمل وفق خطط مدروسة تستوعبهم لتوزيعهم بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بالتنسيق مع القطاع الخاص لافتاً الى اهمية توجيه السياسة المصرفية بما يتلاءم والتوجيه الاستثماري الذي يحتاجه البلد ويتناغم مع السياسة المالية ويعزز من القدرة الانتاجية للمجتمع.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي كمال البصري بحسب(للوكالة الاخبارية للانباء): أن دخول المنظمة يحمل بين طياته منافع كثيرة لافتاً الى أن أكثر من ١٥٠ دولة من كبريات الكتل الاقتصادية العالمية تمل تحت مظلة المنظمة، وهناك جمع آخر من الدول في حالة انتظار،

وأضاف البصري:أن الدول التي طالما أغلقت نوافذها الاقتصادية (حماية للمنتوج المحلي)، فإن تعرضها للمفاجئ لضغوط العولمة مرة واحدة يعرض صناعتها ومنتجاتها للضرر، وإدراكا لهذه الحالة فقد أتاحت المنظمة للدول التي في صدد الدخول للمنظمة جملة من الإعفاءات والسماحات، مشيرا الى أن هذه السماحات لا تصب في مصلحة الدول الاعضاء، وعليه يتم من خلال اجتماعات وجولات نقاشية شاقة ومتعددة أن القدرة على اغتنام هذه السماحات تعتمد على عوامل منها سياسية واخرى تعتمد على القدرة التفاوضية، فالموقف السياسي للدول المؤثرة في القرار (كالولايات المتحدة الأميركية) دور كبير في دخول او في عرقلة دخول المنظمة.

واشار الى: أن اهمية تشخيص واقع الاقتصاد العراقي، وما النتائج التي يمكن ان تتحقق والتي تغيب بدخول العراق الى المنظمة، والذي يساعد الى حد كبير في تنمية القطاعات الانتاجية.

اقتصاديّ: المشاكل السياسيّة أثّرت على التنمية الاقتصاديّة

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

مازالت الاسواق العراقية تفتقر لأبسط الخدمات

اكد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري ان المشاكل السياسية كانت سبباً وراء غياب التنمية الاقتصادية في البلد.وقال الصوري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن هناك عدة عوامل تقف وراء عدم تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في البلد منها انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الإستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، مشيراً الى عدم وجود جهاز إداري يستطيع إدارة الاقتصاد العراقي بكفاءة وبمهنية عالية.

وأضاف الصوري: ان الحلول الارتجالية التي يقترحها بعض السياسين أدت الى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال القضاء التدريجي على الإنتاج المحلي كالزراعي والصناعي مما جعل هناك تنمية للعملية الاستهلاكية للمجتمع فزاد ذلك من عملية الاستيراد السلعي من الخارج والاعتماد على الاسواق العالمية بدلاً من قيام الدولة بتغطية احتياجات الشعب من الإنتاج المحلي. ودعا الى ضرورة وضع خطة إستراتيجية شاملة مرتبطة بجدول زمني محدد لتنمية الاقتصاد العراقي، ولافتاً الى تشكيل لجنة تتابع وتراقب عمل الدوائر الاقتصادية ومحاسبة المقصرين في عملهم،

وفي وقت سابق، طالب عضو اللجنة الاقتصادية النيابية عبد الحسين ريسان بإعداد خطة إستراتيجية خمسية او عشرية تعيد هيكلة الاقتصاد العراقي بقوانينه ومؤسساته.

وقال ريسان لـ(للوكالة الاخبارية للانباء):على الحكومة الاتحادية ان تقوم بإعداد خطة إستراتيجية خمسية او عشرية سواء كانت متوسطة او بعيدة المدى تبين دراسة علمية مستقبلية تعيد هيكلة الاقتصاد العراقي بقوانينه ومؤسساته وكوادره العاملة، نتيجة ما يعانيه الاقتصاد الآن من فوضى وعدم الاستقرار.

ودعا ريسان إلى ضرورة أن تأخذ وزارة التجارة دورها بشكل جيد وجدي لمصلحة الاقتصاد العراقي كونها المسؤول الأكبر في تنمية الاقتصاد وتطوره.

برلمانيّ: العقوبات على إيران ستؤثر على اقتصادنا

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

عبد الحسين عبطان

قال عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان ان العقوبات الاقتصادية التي ستفرض من قبل الامم المتحدة على ايران ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي من خلال زيادة اسعار المواد في الاسواق المحلية. واضاف عبطان بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) امس الثلاثاء: ان حجم التبادل التجاري ما بين العراق وايران كبير جداً لاسيما في جانبي الزراعة والصناعة، مشيراً الى ان ايران تعتبر السوق الاول للعراق باستيراد المنتجات الزراعية كالفواكه والخضر نتيجة قلة الانتاج الزراعي المحلي، اضافة الى بعض المنتجات الصناعية.

واشار عبطان الى: ان العقوبات الاقتصادية الدولية في حال فرضها على ايران ستؤثر وبشكل كبير على الاقتصاد العراقي من خلال زيادة اسعار المواد في الاسواق المحلية نتيجة لجوء بعض التجار العراقيين الى استيراد السلع والبضائع من بلدان اخرى بعيدة عن العراق، مؤكداً: ان فرق العملة ومسافة الطريق كلها ستؤثر على اسعار السلع والبضائع في الاسواق العراقية. واستبعد عبطان تعرض البضاعة العراقية في الوقت الراهن الى الخطر اثناء مرورها عبر ايران وسوريا نتيجة عدم وجود تحذير قانوني بتعرض البضائع الى الخطر اثناء استيرادها من ايران وسوريا.

يذكر ان حجم التبادل التجاري ما بين العراق وسوريا خلال عام (٢٠١١) بلغ (٥) مليارات دولار بينما حجم التبادل التجاريّ مع إيران بلغ (١٠) مليارات دولار.

الـتـواءات جـديـدة فـي صـفـقـة الـنـفـط مـع أكـسـون

□ ترجمة عبد الخالق علي

في شهر ت٢ ٢٠١١ أعلن مسؤولون كرد عن شركة الطاقة العملاقة اكسون موبيل أنها قد وقعت عقدا لاستكشاف النفط والغاز في اقليم كردستان. الحكومة المركزية في بغداد تعتبر هذه العقود غير قانونية، لذلك احتجت ضدها . مؤخرا أضيفت معلومتان جديدتان الى هذا الخلاف المستمر . الأولى، ان ثلاثة من الحقول الستة التي ستعمل فيها اكسون تقع في مناطق متنازع عليها خارج اقليم كردستان ، و قال رئيس الوزراء نوري المالكي أن العقد الحالي للشركة في جنوب العراق لن يتم إلغاؤه بسبب صفقتها مع الاكراد . وضعت اكسون نفسها في موقف معقد عندما وافقت على العمل مع الاكراد و هي تحاول الان الخروج من هذا المأزق.

تم الكشف عن عقد اكسون مع الاكراد في ت٢ ٢٠١١ . اتفق الطرفان اساسا في ١٨ ت١ لكنه لم يعلن حتى بداية ت٢ عندما صرح به وزير الموارد الطبيعية في حكومة الاقليم أشتي هاورامي.

اعترضت حكومة بغداد مباشرة قائلة ان العقود مع الاكراد غير قانونية لأنها لم تجر عن طريق وزارة النفط. و قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أن على اكسون ان تختار بين العمل في الشمال او في جنوب العراق . في عام ٢٠٠٩ فازت اكسون بمزايدة تطوير حقل غرب القرنة ١ في البصرة بالاشتراك مع شركة شل الهولندية . اخيرا ادعى وزير النفط عبد الكريم العيبي أن على الاكراد ان يقرروا اما ان يكونوا جزءا من العراق او ان يكونوا بلدا مستقلا ، مما يعني أن ليس لهم حق توقيع عقودهم النفطية الخاصة. تكمن سياسة الطاقة المتضاربة لكلتا الحكومتين في صلب المشكلة ، فكل طرف يعتقد ان بامكانه توقيع العقود دون الرجوع الى الطرف الاخر . كما انهما عرضا نصوصا وشروطا مختلفة على شركات النفط . حيث عرضت وزارة النفط عقود خدمات فنية تحتاج الى شركات للوصول الى مستوى انتاج معين قبل ان تستلم مستحقاتها المالية مما يحدد ارباحها و يزيد ارباح الحكومة . الاكراد من جانبهم وقعوا اتفاقات مشاركة انتاج تحتاج الى شركات تضع الكثير من اموالها مقدما من اجل التطوير لكنهم عرضوا ارباحا اكثر و يمكن للشركات المطالبة باحتياطي النفط في الحقول التي تعمل فيها . بغداد كانت لها اليد الطولى في هذا النزاع لأنها تسيطر على اغلبية الاحتياطي النفطي في البلاد وعلى البنية التحتية النفطية المسيطرة على الصادرات،تراجعت شركة اكسون بسبب تهديدات الحكومة المركزية. واعلنت عن أنها اوقفت عقدها مع الاكراد، و كذلك ابلغ رئيس الوزراء المالكي الصحافة انه لن يلغي عقد اكسون في غرب القرنة ١ . ثم وخلال زيارته الى واشنطن منتصف ك١ ، التقى بمسؤولي اكسون و اعلن عن أنهم يعيدون النظر في مفاوضاتهم مع الاكراد . ظهر من البداية ان بغداد ستكسب هذا الجدل. رغم العقد الملزم ، فان حقل غرب القرنة ١ هو واحد من اكبر خمسة حقول نفطية في البلاد مع احتياطي يقدر بحوالي ٨،٧ مليار برميل . وينتج حاليا ٣٧٠،٠٠٠ برميل في اليوم الواحد. بالمقارنة ، فان كل ما تستطيع اكسون عمله في كردستان هو استكشاف النفط و الغاز لأن عليها استحصال موافقة بغداد على بيع ما تنتجه . لو استمرت اكسون بخططها مع الاكراد فان ذلك سيسبب المزيد من الصراع . ثلاثة من المواقع الستة التي من المقرر ان تعمل عليها الشركة تقع في مناطق متنازع عليها في محافظتي نينوى و التاميم اي خارج حدود اقليم كردستان رغم ان الاكراد يديرونها منذ الاجتياح الاميركي عام ٢٠٠٣ ، حيث يدعي الاكراد أن هذه المناطق تعود تاريخيا الى الاكراد وهم يرغبون بضمها اليهم . العرب من جانبهم يعارضون ذلك، و ان محاولة جلب شركة اجنبية كبيرة الى ذلك المكان سيهيج المشاعر . سبق للاكراد ان وقعوا سبعة عقود اخرى في مناطق متنازع عليها، لكن مع شركات متوسطة وصغيرة الحجم ، في مناطق متفرقة من محافظات ديالى و التأميم . مادامت هذه المناطق تقع ، بحكم الامر الواقع، تحت سيطرة حكومة اقليم كردستان فانها لم تعترض على حقوق الاستكشاف الممنوحة للشركات الاجنبية ، و هذه اشارة اخرى للانقسام بين الحكومتين ، ليس فقط حول الموارد الطبيعية للبلاد وانما ايضا حول المناطق المتنازع عليها.

رغم عدم اعلان شيء رسمي لحد الان ، فيبدو ان شركة اكسون ستلغي صفقتها مع الاكراد، فالعمل في جنوب العراق يبدو مغريا جدا، اذ ان معظم احتياطي النفط العراقي يقع في الجنوب وان الشركة تعمل في واحد من اكبر الحقول هناك. لقد استثمرت الملايين من الدولارات ، و تخطط لمشروع بنية تحتية كبير في البصرة بالاضافة الى استخراج النفط ، و يعتبر هذا كثيرا لا يمكن المقامرة و التضحية به من اجل استكشاف النفط في كردستان .

مازال سبب اتخاذ اكسون لهذه الخطوة غير واضح، لكن من المؤكد ان ضغط حكومة بغداد على الشركة قد غيّر فكرتها . كل ذلك يبين الخلافات المستمرة بين الحكومتين حول ادارة موارد البلاد و حل مشكلة المناطق المتنازع عليها. السبيل الوحيد لحل المشكلة الاولى هو تمرير قانون جديد للنفط و الذي تأخر كثيرا . في الحقيقة ان عقد اكسون كان يمكن ان يعيق مساعي مناقشة قانون الطاقة الجديد في البرلمان العراقي.

كما ان تقرير مستقبل المناطق المتنازع عليها قد اثبت فشل متابعته . لقد وضع دستور ٢٠٠٥ سلسلة من الخطوات للقرار بشأن كل منطقة متنازع عليها الا ان هذه الخطوات لم يتم تنفيذها . معظم الاحزاب السياسية العربية لاترغب بتوسيع اقليم كردستان، بينما لن يتوقف الاكراد عن ادارة تلك المناطق حتى يتم القرار النهائي بشأنها. هاتان القضيتان تعرضتا للعرقلة منذ تشكيل الحكومة الاولى عام ٢٠٠٥ ، ولا يبدو انهما ستجدان حلولا في المستقبل القريب . لو اختارت اكسون الاستمرار بعقدها مع الاكراد لكانت زادت من تعقيد الموقف حول القضيتين .

■ عن: أفكار عن العراق